مؤتمر صحافي للمطالبة بقانون لتأليف الهيئة الوطنية لضحايا الإخفاء القسري

الخميس ١١ تشرين الأول ٢٠١٢

أوضح رئيس جمعية "سوليد" غازي عاد أن مؤتمر "من أجل هيئة وطنية مستقلة لضحايا الإخفاء القسري" الذي عُقد في خيمة الإعتصام في حديقة جبران خليل جبران عند الأولى من بعد ظهر اليوم، هو"لتوضيح الكثير من الالتباس الحاصل في الفترة الأخيرة حول قضية المرسوم لتشكيل الهيئة الوطنية لضحايا الإخفاء القسري"، مشيراً لوسائل الاعلام إلى أن "الخيمة لها مرجعية وأناس تتحدث باسمها، وليس كل واحد يقول الأهالي يريدون هكذا ولا يريدون ذلك"، وموضحاً أن الكلام الذي تناقله الإعلام حول أن أهالي الخيمة لا يريدون المرسوم الذي تقدم به الوزير شكيب قرطباوي إلى الحكومة هو غير دقيق، وأضاف: "بالعكس هم يطالبون بقانون ولا يطالبون بمرسوم."

وأكد عاد في كلمته أن "سوليد معنية بالقانون الذي يجري الحديث عنه وبالقانون الذي تقدم به النائب حكمت ديب ومعنية بالمرسوم ايضا وكلنا معنيون"، وأضاف: "الفرق أن القانون يحتاج إلى تشريع في مجلس النواب ونحن في الوقت الحاضر ليس باستطاعتنا الحصول على قانون، نحن بحاجة الى خطوة عملية تعطينا المجال للبدء بالعمل على ملف المخفيين قسرا وهذه الخطوة العملية أتت من خلال المرسوم"، مؤكداً أن "لا تناقض بين المرسوم والقانون، نحن نطالب بقانون لأنه اشمل وأوسع."

وأسف عاد للدخول "في البازار السياسي"، مشيراً إلى أن "هناك جهات سياسية تقول إن مرسوم المخفيين قسراً ينهي قضية المعتقلين في السجون السورية، وجهة سياسية أخرى تقول ان ملف المخفيين قسرا يتحدث فقط عن المعتقلين في السجون السورية وليس عن المفقودين في لبنان والمقابر الجماعية"، موضحاً "أن كل لجان الأهل في العالم كله من الارجنتين الى اندونيسيا اتفقت وعملت لسنوات طويلة لايجاد مفهوم موحد حول قضية الاخفاء والمفقودين وهذه الاتفاقية تبنتها الامم المتحدة في كانون الاول ٢٠٠٦ والتي تنص على ان كل انسان يحرم من حريته خلافا لارادته عبر الاعتقال والاختطاف او اي طريقة اخرى ومن ثم الجهة المسؤولة عن الخطف والاعتقال او حرمانه من حريته ترفض الافصاح عن مصيره ومكان وجوده يصبح ضحية جريمة ضد الانسانية هي جريمة الاخفاء القسري."

وتابع: "اذا أسقطنا هذا التعريف على الـ ١٧٠٠٠ الف حالة في لبنان نجد ان كل الحالات الموجودة عندنا في لبنان هي حالات اخفاء قسري وكل اللجان عملت على هذا الموضوع منذ العام ٢٠٠٨ حتى اليوم حيث قدمنا في ذلك الحين مذكرة الى فخامة رئيس الجمهورية في شهر تموز موقعه من قبل ١٧ جمعية ومنها الجمعيات المعترضة اليوم على المرسوم تقول اننا نطالب بتشكيل هيئة وطنية لضحايا الاخفاء القسري."

بدوره، تحدث رئيس مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب محمد صفا الذي اعتبر أن "المرسوم الذي وافقت عليه الحكومة مبدئيا وشكلت لجنة وزارية هو ثمرة نضال هذه الخيمة وثمرة النضالات والاعتصامات امام المؤسسات الانسانية وثمرة نضالات المنظمات في الاتحاد الاوروبي وامام مجلس حقوق الانسان"، مشيراً إلى أن "أهمية هذا المرسوم انه لاول مرة في تاريخ الحكومات في لبنان تعترف الحكومة اللبنانية بقضية المخفيين والمفقودين"، معتبراً الأمر"خطوة هامة ونوعية على طريق الالف ميل لمعالجة هذه القضية الانسانية المزمنة التي تم تجاهلها."

وطالب صفا الحكومة بـ"أن تترجم موافقتها المبدئية وذلك بإعلان تشكيل هيئة المخفيين قسريا ووضع الالية التنظيمية والعملية حتى تبصر النور ويبدأ تنفيذها بغض النظر عن كل الملاحظات"، حتى لا يتكرر سيناريو الآلية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب التي كان يجب ان تشكل من العام ٢٠٠٩، ولكن بسبب اجتهادات البعض بدمجها باللجنة الوطنية لحقوق الانسان التي تناقش في المجلس النيابي منذ خمس سنوات، طارت الالية الوقائية وطارت الخطة الوطنية."

كما تحدث رئيس المركز اللبناني لحقوق الإنسان وديع الأسمر معتبراً "أن موضوع الإخفاء القسري لا يحل بهيئة أو بلجنة أو بقانون لانه قضية وطن خلال ١٥ عاما كانت حكومته غائبة عن حماية مواطنيها من جريمة هي من اشنع الجرائم الا وهي الاخفاء القسري."

وأوضح الأسمر أن " هنالك الكثير من اللغط حولها هو انه ليس مشروع الوزير شكيب قرطباوي مع كل الشكر لتبنيه وعمله الدؤوب عليه منذ سنة، فهذا المشروع انطلق من هذا المبنى الذي وراءنا مبنى الامم المتحدة في ايلول ٢٠٠٨ بسلسلة لقاءات بيننا وبين ممثلين عن الامم المتحدة والصليب الاحمر الدولي ولجنة حقوق الانسان في المجلس النيابي."

وأردف: "اول من رفع المرسوم الى مجلس الوزراء هو الوزير ابراهيم نجار الذي كان يمثل حزبي الكتائب والقوات اللبنانية في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية واعاد الوزير شكيب قرطباوي مشكورا في ايلول ٢٠١١ استعادة المرسوم ودراسته مع الجمعيات ومع الخبراء وجميع الجمعيات في اجتماعات متعددة ووصلنا اليوم الى شكل المرسوم النهائي"، مشيراً إلى أنه "من المؤكد ان لدينا ملاحظات على المرسوم كما لدى بعض الجمعيات الاخرى."

ورأى الأسمر أن الدولة اليوم أمام خيارين، "فإما الحكومة تتحمل مسؤوليتها وتنشئ هذه الهيئة الوطنية كي تقوم بعمل جدي حول موضوع الاخفاء القسري في لبنان أو خيار ترحيل الموضوع الى ما بعد الانتخابات النيابية او لا ندري الى متى."